في الذكرى ٧٠ لصدوره.. قراءة قانونية في قرار حق العودة ١٩٤

المستشار رشيد موعد

جاء القرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ١٥ بنداً وتضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، ونص بالدرجة الأولى على أمور ثلاثة هي:

أولاً: تشكيل لجنة توفيق من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تقوم بالمهمات التي أوكلت بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ تاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨ إلى الوسيط الدولي السويدي الجنسية الكونت فولك برنادوت.

نص القرار على كيفية تشكيلها ومهامها، ويلاحظ أن هذه اللجنة ليست مكلفة من مجلس الأمن الدولي القيام بأي عمل، عدا ما نص عليه القرار من متابعة للمهام التي كلف بها وسيط الأمم المتحدة برنادوت، وبعد أن قدم الوسيط المذكور تقريره إلى الأمم المتحدة بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٤٨ وحمل فيه إسرائيل مسؤولية العدوان وتشريد شعب فلسطين عن أراضيه، حيث قال: «حين شاهدت جموع أهالي فلسطين ينزحون عن أرضهم ومنازلهم حفاة عراة أثار هذا المنظر أحاسيسي الإنسانية، وكان لابد من اقتراح توصية بهذا الموضوع».

في اليوم التالي ١٧ أيلول ١٩٤٨ أقدمت العصابات الصهيونية المتكونة من الهاغانا وشتيرن والآرغون على قتله في كمين نصبته هذه العصابات على طريق القدس.

ثانياً– وضع القدس: نص القرار على جعل هذه المدينة مفتوحة، بإشراف دولي، كما نص على حماية الأماكن المقدسة في فلسطين كلها.

ثالثاً– حق العودة: الذي نحن بصدده، نص عليه القرار ١٩٤ في الفقرة ١١، مستعملاً كلمة اللاجئين، وأشار إلى بعض التفاصيل القليلة المتصلة بهذا الموضوع من خلال لجنة التوفيق، ونصت هذه الفقرة على ما يلي:

«تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود، أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر، من الحكومات، أو السلطات المسؤولة، وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة».

لم يذكر القرار ١٩٤ عبارة «الشعب الفلسطيني» ولا حق تقرير مصيره، بل أشار فقط إليهم بعبارة «اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم»، ولم يذكر صراحة تلازم حق العودة مع التعويض، وإنما أشار إلى وجوب دفع التعويض عن أملاك الذين يختارون عدم العودة وعن كل خسارة في الأملاك أو أي ضرر لحق بها، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عنها من الحكومات أو السلطات المسؤولة.

يبقى السؤال المشروع: ماذا عن التعويض لمن يعودون ويتعرضون لخسارة في الأملاك، أو أي ضرر لحق بها، أو لمن يعودون ويجدون أن منازلهم وأملاكهم قد دمرت كلياً أو جزئياً؟

لقد سكت النص عن ذلك، وأشار إلى موضوع يحتمل فيه الجدل ويكتنفه الغموض، ما يفتح باب الاجتهاد والتفسير، إذ ماذا تعني الإشارة إلى عبارة: «عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عنها من الحكومات أو السلطات المسؤولة»، فمن الذي يحدد هذا الوجوب، ومن الذي يقرر مبدأ الإنصاف والعدالة في ظل انحياز صارخ للكيان الصهيوني وازدواجية في المعايير تقلب موازين العدالة، وفي ظل تحالف بين الخصم والحكم ضد الضحية، ولماذا لم ينص على ذلك التلازم بين حق العودة والتعويض بشكل لا يقبل الجدل بوضوح ودقة وصراحة؟

لقد رفض العرب القرار ١٩٤ عند صدوره، وكانوا على حق في ذلك الوقت وتلك الظروف، بل ما زال أساس هذا القرار ومضمونه غير مقبولين من كثيرين جداً في الوطن العربي والعالم الإسلامي، فالقرار في معظمه يركز على تدويل القدس، وعلى حماية مدينة الناصرة، وأماكن فلسطينية أخرى مقدسة، ولم يذكر الأماكن المقدسة الخاصة بالمسلمين، بل انتزع منهم القدس ودولها، وحين جاء على حق العودة لم يذكر فيه حق تقرير المصير لشعب وبلد كانا قد وضعا تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢، ومن حقهما أن يعلن استقلالهما وأن يمكنا من تقرير المصير كما الشعوب الأخرى، لا أن يكون دور سلطة الانتداب، بتكليف من عصبة الأمم المتحدة آنذاك، هو تغيير التركيب السكاني وتأهيل اليهود وفلسطين لتكون دولة لهم.

جاء القرار ١٩٤ أيضاً على «لجنة توفيق» تتابع مهام مندوب الأمم المتحدة الوسيط الدولي برنادوت، ولكن اللجنة لم تنجز شيئاً من عملها، ولم يسأل أحد عن وجودها، وأشير إليها في القرار رقم ٣٠٢ الصادر بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٤٩ عن الأمم المتحدة الدورة الرابعة المتضمن تأسيس وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

لم يرفض، العرب وحدهم، القرار رقم ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨، بل رفضه الكيان الصهيوني أيضاً، وما زال رافضاً تنفيذه واضعاً كل العراقيل لهذا التنفيذ وكذلك يرفض الإقرار بمسؤوليته عن مأساة الشعب العربي الفلسطيني ومن ثم التزامه بحق العودة والتعويض.

الصهيوني، أوري أفنيري، وفي مقال له بعنوان: «حق العودة» قال: «لقد أدى رفض إسرائيل للالتزام بالقرار رقم ١٩٤ تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ إلى ضياع فرصة تحقيق السلام مع العالم العربي»، وهذا لو كانت حقاً هنالك فعلاً فرصة جدية.

الكيان الصهيوني مشهود له بالمراوغة وعدم المصداقية، وحق العودة يرمز إلى جوهر الروح الوطنية الفلسطينية المتأهبة بين الشباب الذين يراهن العدو الصهيوني عليهم، إذ يقول: «الكبار يموتون والصغار ينسون»، ولكن ثبت العكس فالصغار هم أشد عزيمة وانتماء لأرضهم ووطنهم.

إن حق العودة لا يقبل التصرف وهو فردي وجماعي وشخصي ولا يقبل الإنابة أو الوكالة، كما لا يسقط بالتقادم مهما طال الزمن.

برّي يرفض انعقادها من دون دعوة سورية
الشهابي: من رفض دعوتنا إلى «قمة بيروت» لن يحلم في المشاركة بـ«الإعمار»

الوطن - وكالات

أكد عضو مجلس الشعب رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي، أن كل من رفض دعوة سورية إلى المشاركة في الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تستضيفها بيروت الشهر المقبل لن يحلم بدخول الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار التي بدأت للتو، على حين شدد رئيس مجلس النواب اللبناني على رفض أي قمة عربية في لبنان دون دعوة سورية إليها.

وفي منشور على صفحته على موقع «فيسبوك» كتب الشهابي: كل من رفض دعوة سورية للقمة الاقتصادية العربية القادمة في بيروت لن يحلم بدخول الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار التي بدأت للتو، وسنعمل ما بوسعنا لمنع هؤلاء وكشف شبكاتهم في الداخل، وأضاف: و«للتذكير لم تعلن سورية أبداً أنها ترغب بالمشاركة أصلاً». وختم الشهابي منشوره بعبارة ساخرة: «قال قمة قال.. من دون سورية لا توجد قمة بل قاع».

من جانبها، أكدت صحيفة «الجمهورية» اللبنانية رفض برّي انعقاد أي قمة عربية في لبنان من دون دعوة سورية إليها ومشاركتها الفعّالة فيها.

وتحت عنوان «قمة اقتصادية في بلد طفران»، تساءل بري: «كيف لا يدعو لبنان الذي يستضيف القمة، سورية إلى حضورها؟».

وقال: أعجب كيف أنهم لا يدعون سورية، علماً أن لبنان وسورية تربطهما علاقات كاملة! ففي الأسبوع الماضي حضر إلى لبنان وزير سوري وطرح على اللبنانيين «إن أردتم كهرباء فلدينا فائض نستطيع أن نمدّكم به»، فضلاً عن أن الوزير في كتلتنا (البرلمانية «الوفاء للمقاومة») غازي زعيتر زار دمشق مرتين، وكذلك الوزيرة عناية عز الدين والوزير حسين الحاج حسن عدة مرات، والوزير فنيانوس مرات أيضاً إضافة إلى وزير يقوم بزيارة دمشق أسبوعياً (الوزير بيار رفول)، ولدى لبنان سفير في سورية، ولدى سورية سفير في لبنان، وإذا أردنا أن نصدّر الموز نطلب من السوريين فتح الحدود، وإذا أردنا أن نخرج مسلحي (تنظيم) داعش (الإرهابي) نطلب من السوريين أيضاً أن يفتحوا الطريق، وإذا أردنا أن نعيد النازحين ننسق مع السوريين، فكيف يقولون إنه لا توجد علاقة مع سورية؟.

وشدد بري قائلاً: «قلت أكثر من مرة وفي اجتماعات برلمانية عربية، لا أقبل انعقاد الاجتماعات من دون سورية، ولن أقبل أي اجتماع عربي آخر من دون سورية».

ونقلت الصحيفة تعليق مرجع سياسي على التحضيرات لانعقاد القمة الاقتصادية العربية في بيروت منتصف الشهر المقبل، قوله: «كيف لقمة اقتصادية أن تعقد في بلد طفران مالياً وطفران حكومياً؟».

من جهة ثانية، صرح وزير الداخلية اللبناني، نهاد المشنوق، عن «كشف محاولة تهريب متفجرات إلى لبنان بعد مراقبة مواطن سوري لعشرة شهور «موضحاً في مؤتمر صحفي أمس أن «مركز قيادة المجموعة الإرهابية كان في محافظة إدلب».

وأضاف المشنوق: إن «المجموعة الإرهابية كانت ستجري عمليات خلال فترة الانتخابات ومن بين أهدافها دور العبادة والمؤسسات العسكرية».

صباغ يؤكد عمق ومتانة العلاقات السورية الأندونيسية

وكالات

أكد رئيس مجلس الشعب، حموده صباغ، أمس، عمق ومتانة علاقات الصداقة السورية الأندونيسية.

وعبّر صباغ خلال لقائه السفير الأندونيسي بدمشق، جوكو هاريانتو، بمناسبة قرب انتهاء مهامه سفيراً لبلاده لدى سورية، وفق وكالة «سانا» للأنباء، عن شكره للسفير هاريانتو على مهامه الناجحة التي قام بها رغم الحرب والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري متمنياً له دوام التوفيق والنجاح.

وأكد رئيس مجلس الشعب عمق ومتانة علاقات الصداقة السورية الأندونيسية، معرباً عن أمله بتوطيد وتعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين بما يحقق المصلحة المشتركة.

من جانبه أعرب السفير هاريانتو عن سعادته البالغة وهو يرى سورية تستعيد عافيتها وأمنها واستقرارها بعد سنين طويلة كان شاهداً فيها على الحرب الكونية التي تشن ضدها، متمنياً أن تعود سورية أكثر ازدهاراً وتقدماً مما كانت عليه في السابق.

ونوه السفير الأندونيسي بالعلاقات المميزة التي تجمع بين البلدين الصديقين في المحافل الدولية ولاسيما الأمم المتحدة، لافتاً إلى ازدياد وتيرة الزيارات للوفود البرلمانية والتجارية والرياضية بين البلدين بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة.

حضر اللقاء عدد من أعضاء مجلس الشعب.

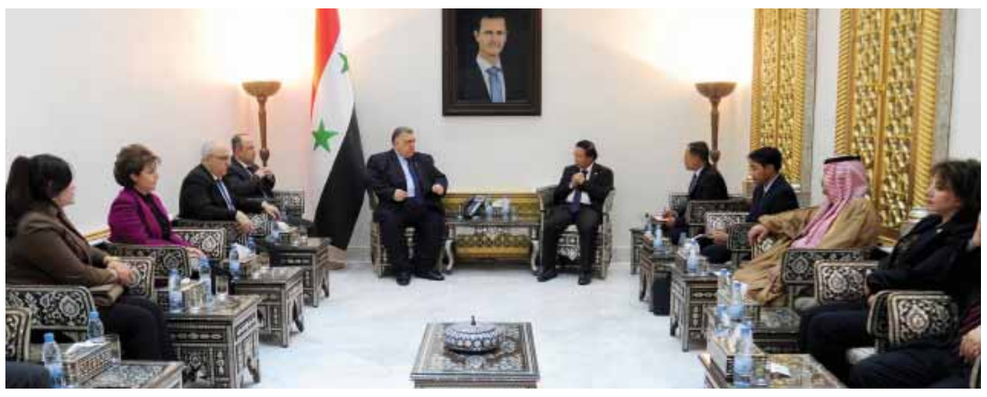

رئيس مجلس الشعب، حموده صباغ خلال لقائه أمس السفير الأندونيسي بدمشق والوفد المرافق (سانا)

الشريفي: سنعالج مشكلة أطفال السوريات المتزوجات من مسلحين أجانب

وكالات

كشف المحامي العام بمحافظة إدلب القاضي زياد الشريفي أنه بعد عودة المحافظة إلى سلطة الدولة، ستصدر قرارات عن المشرع السوري تنصف الحالات التي تم فيها إنجاب أطفال من زواج سوريات بمسلحين أجانب.

وقال الشريفي في تصريح نقلته وكالة «سبوتنيك» الروسية: «في ما يتعلق بزواج النساء السوريات من المسلحين الأجانب، وفي حال أنجبوا أطفالاً، فهذه المواضيع سوف تعالج بالتنسيق مع وزارة العدل في المرحلة القادمة عندما تعود محافظة إدلب لسيطرة الدولة السورية، وحينها ستصدر قرارات من المشرع السوري تنصف هذه الحالات».

وأضاف: إن «المحاكم التابعة لوزارة العدل استمرت بالعمل حتى بعد خروج المحافظة عن سيطرة الحكومة السورية واستمرت بالعمل حتى نهاية عام ٢٠١٧، حيث توزعت المحاكم في معرة مصرين وأبو الضهور ومعرة النعمان وخان شيخون، وكانت تصدر الوثائق من المحاكم في إدلب إلى عدلية حماة لتصدق وتوزع على الدوائر الرسمية والمعنيين».

وتابع: «ولكن بعد قيام المجموعات المسلحة بالاعتداء على المحاكم والقضاة وعوائلهم وممتلكاتهم، تم وقف العمل في المحاكم حفاظاً على سلامة العاملين فيها».

وأشار الشريفي إلى أن عدد القضاة في إدلب كان ٧٩ قاضياً قبل خروج المحافظة عن سيطرة الدولة، حيث قامت المليشيات المسلحة باغتيال ثلاثة قضاة بالإضافة إلى اعتقال آخرين.

وأكد أن كافة الأوراق التي تصدر حالياً من المحاكم الشرعية في إدلب والتي تسيطر عليها «هيئة تحرير الشام» (الواجهة الحالية لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي) باطلة، وغير معترف بها، وأن المواطنين يلجؤون هنالك إلى الزواج العرفي، ما أدى لحدوث فوضى مجتمعية، لافتاً إلى أن كافة المعاملات والأوراق وصكوك الزواج التي تصدر عن هذه المحاكم غير معترف بها في سورية أو أي دولة أخرى.

وفي ما يتعلق بالأضابير المفقودة والتي أحرقتها التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في مناطق إدلب، أوضح الشريفي، أن وزارة العدل قامت بأكثر من تعميم وأن هنالك مرسوم جمهوري يقضي بترميم هذه الدعاوى عن طريق طلب يقدم للمحامي العام الذي يدرس الوثائق ويحيلها إلى المحاكم المختصة لترميمها.

وعن إعادة تفعيل العمل في المحاكم بريف إدلب بالمناطق التي تقع تحت سيطرة الدولة، أكد الشريفي أن أعمال الترميم أشرفت على الانتهاء في منطقة سنجار وفور جهوزيتها ستتم إعادة العمل بها.

جدر بالذكر أن أعداد كبيرة من المواليد في إدلب نتجت عن زواج سوريات بمسلحين أجانب وفق صيغ عرفية يقوم عليها إرهابيون أجانب يسمّون (شرعيين)، على حين حافظت بعض الجنسيات الوافدة إلى سورية كالمسلحين الصينيين (الأويغور) على الزواج الداخلي فيما بينهم في معظم الأحيان، وهو ما ينجم عنه مشكلة تتعلق بتسجيل الولادات والحصول على شهادات الميلاد فقط، إلا أن مسلحين من جنسيات أخرى عربية وأجنبية تم تزويجهم بشكل واسع من سوريات وأجنبيات توافدن لما يسمى «الجهاد» على الأراضي السورية وأنجبوا أطفالاً، الأمر الذي يضاعف المشكلة نظراً لوجود أطفال كثير منهم لا يمكن التأكد من نسبهم.

عبد المهدي يدعو للسيطرة على الحدود مع سورية وتأمينها

وكالات

بينما شدد رئيس الحكومة العراقية عادل عبد المهدي، على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالسيطرة على الحدود مع سورية وتأمينها، كشف مسؤول عراقي، أن قوات أميركية تمركزت بصورة مفاجئة شمال نهر الفرات قرب ناحية الرمانة بقضاء القائم باتجاه الشريط الحدودي مع سورية.

وناقش عبد المهدي، خلال الاجتماع الدوري الشهري للقيادات الأمنية والعسكرية والاستخبارية العراقية والمخصص لتقييم الوضع الأمني في عموم البلاد، الوضع على الحدود العراقية السورية، حيث قدم قائد قوات حرس الحدود الفريق الركن حامد عبد الله إبراهيم عرضاً عن وضع الحدود والإجراءات المتخذة لتأمينها وتعزيزها بالكاميرات.

وشدد عبد المهدي، وفق موقع قناة «المنار» الإلكتروني، على أهمية اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بمسك الحدود العراقية السورية وتأمينها ومنع تسلل العصابات الإرهابية والإجرامية، وأصدر مجموعة من التوجيهات والأوامر التي تساهم في تأمين الحدود ومنع اختراقها وتعزيزها بالمراقبة والاستطلاع الجوي وتوفير احتياجات قيادة قوات حرس الحدود.

في الأثناء، كشف مسؤول محلي في محافظة الأنبار غرب العراق، أن القوات الأميركية افتتحت مقراً جديداً لها في المحافظة، مبيناً أن ذلك يتيح لتلك القوات السيطرة على الصحراء الغربية بين الأنبار ونينوى. وقال عضو مجلس الأنبار فرحان محمد الدليمي، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الالكتروني: إن «قوات أميركية تمركزت بصورة مفاجئة شمال نهر الفرات قرب ناحية الرمانة بقضاء القائم باتجاه الشريط الحدودي مع سورية». وأضاف: إن «عمليات تسلل سجلت لعناصر (تنظيم) داعش (الإرهابي) عبر الشريط الحدودي مع سورية باتجاه المناطق الصحراوية المشتركة بين محافظتي الأنبار ونينوى، ونجم عنها الهجوم على القطعات العسكرية لعمليات خاصة قوافل المجازين من القوات الأمنية». وأشار الدليمي، إلى أن «إنشاء الموقع الجديد للقوات الأميركية، سيؤدي إلى منع حركة المدنيين باتجاه هذه المناطق بإنشاء تلك القوات تحصينات احترازية لحماية الموقع الجديد».

ونشر العراق منذ أشهر قوات عسكرية وأمنية وحرس حدود وقوات من الحشد الشعبي والعشائري، في الصحراء الغربية قرب الحدود العراقية السورية لمنع تسلل مسلحي داعش، بالتعاون مع قوات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن بزعم محاربة التنظيم.

تقدم بطيء لـ«قسد» في هجين.. واقتتال بين مسلحيها على آبار النفط!

صواريخ الجيش تدك الدواعش شرق دير الزور

الوطن - وكالات

قصف الجيش العربي السوري أمس، براجمات صواريخه مواقع تنظيم داعش الإرهابي في شرق دير الزور. ووسط تقدم بطيء لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في الجيب الأخير للتنظيم شرق الفرات، تحدثت أنباء عن وقوع اقتتال بين مسلحيها للسيطرة على آبار النفط.

ونقلت وكالات معارضة عن مصدر محلي تأكيده أن قوات الجيش قصفت براجمات الصواريخ مواقع مسلحي داعش في بلدتي الباغوز والسفافنة (نحو ١٢٠ كم جنوب شرق مدينة دير الزور) من مقراتها قرب مدرسة اليرموك في مدينة البوكمال.

وفي المقابل ذكرت مصادر محلية في البوكمال، أن عدداً من قذائف الهاون سقطت بعد منتصف ليلة الاثنين في منطقة البساتين القريبة، يرجح أن مصدرها مواقع التنظيم دون التسبب بوقوع إصابات.

وسيطرت قوات الجيش في تشرين الثاني عام ٢٠١٧، على مدينة البوكمال بعد قتال عنيف مع مسلحي التنظيم.

يأتي ذلك، على حين ما يزال القتال متواصلاً بوتيرة متفاوتة العنف، بحسب «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، بين «قسد» ومسلحي داعش، على محاور في بلدة هجين وأطرافها، ومحاور أخرى من الجيب الأخير الخاضع لسيطرة التنظيم، عند الضفة الشرقية لنهر الفرات.

وأشار «المرصد» إلى أن الميليشيا تمكنت من التقدم مجدداً في المنطقة، وفرضت سيطرتها على مواقع ونقاط في أطراف البلدة، والوصول إلى المشفى الواقعة في القسم الغربي من مدينة هجين، والذي دمرته طائرات «التحالف الدولي» من خلال استهدافات طالته خلال الأيام والأسابيع الفائتة.

وأكد «المرصد» أن هذا التقدم يجري ببطء من «قسد» في محاولة منها لتمشيط الألغام في المنطقة التي تتقدم إليها وتثبيت سيطرتها فيها للحيلولة دون أي هجوم معاكس يفقدها السيطرة على ما تقدمت إليه من مناطق لصالح التنظيم الذي يستميت في صد الهجوم ومنع «قسد» من تضييق الخناق عليه بشكل أكبر داخل الجيب الذي يتعرض بين الحين والآخر لعمليات قصف مدفعي وصاروخي وجوي من «التحالف الدولي» و«قسد».

من جانبها، ذكرت صفحات على «فيسبوك» أن «قسد» استقدمت تعزيزات عسكرية، إلى محيط جيب داعش بالتزامن مع استمرار الاشتباكات بين الطرفين في المنطقة.

وفي سياق متصل، ذكرت «قسد» في بيان نقلته مواقع معارضة، أن تنظيم داعش هو من فجر مشفى هجين قبل ساعات من الانسحاب منه بشكل كامل، وذلك بعد ساعات من إعلانها السيطرة على المشفى بشكل كامل.

في مقابل ذلك، لا تزال الخلايا النائمة التابعة للتنظيم تنفذ عمليات قتل لإشاعة الفوضى، في المناطق التي تسيطر عليها «قسد» في شرق الفرات، حيث قتل وأصيب ما لا يقل عن ٤ عناصر مما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة لـ«قسد»، جراء إطلاق النار عليهم من قبل رجلين اثنين، يرتديان الزي الرسمي للأخيرة في منطقة الماكف ببلدة ذيبان، بريف دير الزور الشرقي، حسبما ذكر المرصد.

على خط مواز، وفي صراع على النفوذ ومصادر المال، جرى أمس اقتتال بين مسلحين من «قسد» بريف دير الزور الجنوبي الشرقي، وأكدت صفحات على «الفيسبوك» أن مسلحي المليشيا من بلدة خشام، سيطروا على آبار النفط في محيط حقل كونيكو النفطي بالريف ذاته، بعد اشتباكات مع نظرائهم في منطقة الآبار.

أما في محافظة الحسكة، فقد شنت «قسد» حملة مداهمات في منطقة رأس العين على الحدود السورية التركية بريف المحافظة الشمالي الغربي، للبحث عن مسلحين منشقين من صفوفها، وفق صفحات على «الفيسبوك»، على حين اعتقلت شخصين اثنين، في قرية الحنوة الكبيرة جنوب بلدة تل حميس بالريف الشمالي الشرقي، بتهمة التعامل مع ميليشيا «الجيش الحر».

وفي مدينة الرقة، انتشل ما يسمى «فريق الاستجابة الأولية» التابع لما يسمى «مجلس الرقة المدني» جثة جديدة من مقبرة البانوراما في المدينة، حسبما ذكرت وكالات معارضة.

عناصر تابعة لـ«قسد» وأنباء عن السيطرة على مشفى هجين شرق الفرات (عن الإنترنت – أرشيف)